واستذكر هنا بعض الأمثلة للتدليل على التحايل في القرار، فيما يتعلق بدعم شعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة. مثلاً مشروع ابراهيم أبوستة في قطاع غزة. أنا لا أفهم أن تدعيم هذا المشروع بآلاف الدنانير، بريء بالمعنى السياسي، بينما يجري التضييق على مؤسسات وطنية، كمجلس اتحاد طلبة بير زيت أو بيت لحم أو الخ..

وأنا لا أفهم أن يأتي بسام الشكعة أوأي رئيس بلـدية وطني إلى عمان فيمضي أياماً وأسابيع حتى تصرف المساعدة المخصصة للبلدية، في حين يأتي رئيس بلدية آخر، فيتناول المساعدة فوراً، وبلا ابطاء. لا أفهم أن يتم ذلك من دون دوافع سياسية.

وأعتقد في النهاية، أنه من أجل مستقبل نضال شعبنا، وحماية قرارنا الـوطني الفلسطيني، لانرى أن هناك سبباً مشروعاً لبقاء مثل هذه العلاقة، سواءً سميت حواراً أوعلاقة لجان مشتركة، خصوصاً وأن الوضع الاسرائيلي الجديد بعد فوز الليكود في الانتخابات، قد يتيح للنظام الاردني أن يناور لفترة أطول مما كانت عليـه مناوراتـه السابقة.

محمد خليفة: أريد أن أوضح، انني حين أشرت إلى أن دافع منظمة التحرير في ادارة الحوار مع النظام الاردني هوفرملة موقف النظام من كامب ديفيد، لم أعتبر أن هذا هوالعامل الوحيد في هذا المجال. أنا أتفق في العوامل الأخرى مع أبوعلي مصطفى، ولا أهمل طبعاً دور منظمة التحرير، إنما أريد أن أضيف نقطة بالمقابل، وهي أننا أقمنا حواراً مع النظام الاردني وأهملنا دعم القوى الوطنية الاردنية في نضالها، وهذه ثغرة وقعت فيها منظمة التحرير.

ياسر عبد ربه: من المعروف لدينا جميعاً أن اتفاقية كامب ديفيد وضعت الرجعية العربية بما فيها الحكم الاردني في مأزق. ودورنا كان ولايزال ينطلق من استثمار هذا المأزق بهدف تعميقه، وليس الافراج عنه. من هذا المنطلق، عالجنا قضية الحوار مع الاردن، خصوصاً بعد اتفاقيات كامب ديفيد. ولم يكن لدينا، نحن على الأقل، أية أوهام حول الأهداف السياسيـة البعيدة للحكم الاردني تجـاه اعادة الحـاق المناطق المحتلـة به، أوأهدافه بشأن دور منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني وخاصة في المناطق المحتلة. المسألة لم تكن هنا على الاطلاق، المسألة كانت تتلخص، وكما يقول السؤال ولكن بطريقة معكوسة، في أننا انطلقنا من معالجة دور وموقف الطرف الفلسطيني، سواء في الحوار السياسي أوفي اطار اللجنة المشتركة. بمعنى آخر نحن كنا نريد على الأقل تصحيح اسلوب عمل الطرف الفلسطيني في هذا الحوار، بما يمكن من قطع الطريق على محاولات الحكم الاردني لاستغلال هذا الحوار من أجل تعزيز نفوذه داخل المناطق المحتلة.

ولقد اعتبرنا هذه المسألة مهمة نضالية لها مترتباتها سواء داخل المناطق المحتلة أوفي الاردن، أوحتى على الصعيد العربي. المشكلة كانت ولازالت تكمن في دور وموقف الطرف الفلسطيني في كيفية معالجة هذه العلاقة، وليست المشكلة في ادراك أوعدم ادراك حقيقة نوايا واهداف الطرف الاردني الراهنة والبعيدة المدى. ومن هذا المنطلق عولجت